

Distr.: General
7 February 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى القرار الذي اتخذته مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الأربعين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في أديس أبابا وإلى قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي أنشئ بموجبه فريق عامل دولي لمساعدة حكومة كوت ديفوار على تنفيذ برنامجها وتوطيد آليات المتابعة القائمة وتعزيزها.

وتجدون طيه البلاغ الصادر عن الفريق العامل الدولي عقب اجتماعه الثالث المعقود في أبيدجان في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) كوفي أ. عنان



المرفق

البلاغ الختامي

لا اجتماع الفريق العامل الدولي في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

[الأصل: بالفرنسية]

- ١ - عقد الاجتماع الوزاري الثالث للفريق العامل الدولي في أيدجان في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تحت الرئاسة المشتركة للسيد أولوييمي أدنينجي، وزير الشؤون الخارجية لنيجيريا، والسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وحضر الاجتماع وزراء غانا، والنيجر، وفرنسا، وجمهورية جنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومفوض التنمية والمساعدة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وغينيا، وبنن، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والبنك الدولي، ومكتب الممثل السامي لشؤون الانتخابات.
- ٢ - وقدم رئيس الوزراء للفريق عرضاً عن تطور الحالة منذ تعيينه، والتحديات التي تواجه حكومته بالإضافة إلى استراتيجيته للتغلب عليها.
- ٣ - وهنأ الفريق رئيس الوزراء على تشكيل الحكومة الجديدة وشروعها بسرعة في أنشطتها مما أتاح تحديد إطار لتنفيذ خريطة الطريق بفعالية وفي الآجال المحددة. وفي هذا الصدد، يؤكد الفريق دعمه الكامل لرئيس الوزراء، ويطلب من فريق الوساطة أن يقيم علاقات عمل وثيقة معه. ويرحب الفريق بالتزام رئيس الوزراء بالعمل في جو تسوده روح توافق الآراء.
- ٤ - ووفقاً للفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المتعلقة بانتهاء ولاية الجمعية الوطنية، عقد الفريق العامل الدولي مشاورات متعمقة مع الأطراف الإفوارية بشأن سير عمل مؤسسات الدولة. واستنتج الفريق أن ولاية الجمعية الوطنية التي انتهت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لم تمدد.
- ٥ - غير أن الفريق يوصي بأن يقوم رئيس الوزراء، خلال الفترة الانتقالية، بالتشاور مع رئيس الدولة، والاستفادة من خبرة النواب القدامى، حسب ما يراه ملائماً، بتكليفهم بمهام محددة بغية تعزيز السلام والمصالحة الوطنية.

- ٦ - والفريق يساوره القلق بسبب عرقلة عمل اللجنة الانتخابية المستقلة، ويحيط علماً باعتزام الممثل السامي لشؤون الانتخابات إصدار قرار تحكيمي بشأن هذه المسألة في أجل يتيح للجنة الانتخابية المستقلة القيام بعملها قبل الاجتماع المقبل للفريق.
- ٧ - ويندد الفريق بشدة بالأحداث الخطيرة التي وقعت في معسكرات أكوويدو، والتي تُضاف إلى سلسلة من الأحداث المماثلة الرامية إلى عرقلة تقدم عملية السلام. ويندد الفريق أيضاً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي نجمت عنها ولحقت بالمدينين الأبرياء، بمن فيهم رعايا أجنبية. ويشجع الفريق الحكومة والقوات المحايدة على تعزيز تنسيقها بغية إيجاد بيئة آمنة لتنفيذ خريطة الطريق على نحو سلس، لا سيما بضمان حرية التنقل وحرية الأنشطة السياسية في جميع أرجاء البلد.
- ٨ - ويلاحظ الفريق أيضاً ببالغ القلق النبرة التحريضية التي مازالت تستخدمها بعض الجهات السياسية ووسائل الإعلام. ويتعارض هذا الموقف السلبي مع روح عملية السلام والمصالحة، ويشكل كذلك انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة.
- ٩ - وبغية ضمان تنفيذ عملية تحديد الهوية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتنظيم الانتخابات في جو يسوده الاستقرار والأمن، يوصي الفريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإعادة النظر في مستوى القوام العسكري وقوام الشرطة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفقاً للفقرة ٢٢ من القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥).
- ١٠ - وسيعقد الفريق اجتماعه المقبل في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كوت ديفوار.